تعريفات موسوعيّـــة

المستقبلية او علم المستقبل

بعد أن كانت في البدء محصورة في الميدان الاقتصادي ومستهدفة فقط الأجل القصير. أصبحت جهود تحديد المستقبل ـ منذ بضع سنوات ـ أكثر طموحاً بكثير. فهي تميل اليوم إلى تناول جميع الميادين وتستهدف الأجل الطويل : العام ٢٠٠٠ ، بل وما بعده . يُضاف إلى ذلك أن مقاربةً علميةً للمستقبل قد حلّت شيئاً فشيئاً محلّ المحاولات المرتجلة والضعيفة المنهجية . فالمستقبلية (prospective ou futurologie) قد انطلقت من الولايات المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية ـ وذلك أساساً لخدمة أهداف عسكرية ؛ وتطوّرت في فرنسا مع غاستون برجيه (Gaston Berger) ـ ابتداء من عام ١٩٥٧ ، وفق توجّه فلسفي ـ ثم مع برتراند دي جوفنيل (Bertrand de Jouvenel) بصورة أكثر إعداداً . وهي تشهد اليوم انتشاراً كبيراً في كثير من البلدان . وبينما تتضح طرائقها ـ نجد لزاماً علينا أن نطرح على أنفسنا أسئلة جوهرية حول طبيعتها وأهميتها . وأن نتساءل : إلى أي مدىً يمكن ان تشكل هذه المستقبلية علماً بحدّ ذاته ؟ كذلك ـ نميل إلى تعيين موقع مناهجها بالنسبة لمناهج التاريخ والى تحديد علاقاتها بالتأملات الفلسفية والدينية حول المستقبل ـ ذات المصدر الأقدم عهداً بكثير .

ان نمو المستقبلية يُفسَّر ـ بلا ريب ـ بتقدم طرائق المعرفة وبتزايد الواجب الملّح الذي يتعيَّن بمقتضاه على بعض الأشخاص اتخاذ قرارات مرتبطة بالمستقبل ـ وغالباً ذات أجل طويل : لكنه يُفسَّر أيضاً بالاهتمام المتزايد الذي يُمنح اليوم للمستقبل . وهذا الاهتمام لا تثيره فقط دوافع قديمة العهد -- الفضول ، الهرب من الحاضر ، الحاجة إلى التغيير -- انما تثيره أيضاً مشاعر القلق والطموحات التي ـ بفقدانها نهائياً الطابع الانفعالي والخرافي لمخاوف وأحلام الماضي ـ تنبثق من وعيٍ جدّ ملموس للواقع الحاضر : من جهة ، التسلّح النووي ـ التفجّر السكاني ـ التشويه شبه المأساوي للبيئة ـ انحطاط التراث الوراثي ـ التلاعبُ البيولوجي والسيكولوجي بالكائن البشري ـ استئثار عدد قليل بالسلطة والطابع التكنوقراطي المتزايد لهذه الأخيرة ؛ ومن جهة أخرى ، تحرير

الأعمال الشاقة بفضل التقنية. التغلب على الأمراض. رفع مستوى المعيشة. زيادة أوقات الفراغ. الاستغلال الأفضل للطبيعة. تعميم الاتصال بين البشر. وبصورة أعم. التنمية النوعية للوجود وللطاقات البشرية.

أسس علم المستقبل

الحتمية. المصادفة والحرية

يتاح المستقبل للانسان على ثلاثة أشكال شديدة الترابط. بلا ريب. انما يقتضي تمييزها: مستقبل محتوم منبثق من الحتميات التي ينبغي ان نخضع لها؛ مستقبل صدفوي. غير متوقع كلياً (أنف كليوباترا)؛ ومستقبل حرّ. ينبغي بناؤه.

هناك عدة حتميات توجّه المستقبل. وليس المقصود ما يخطر لنا بل ما يكشفه لنا التقصي اليقظ. وبالضبط التقصي الذي يتابعه علم المستقبل. أحياناً. نعتقد انفسنا أحراراً في حين اننا لسنا كذلك. وعلى العكس. يحدث ان نعتبر بعض التطورات محتّمة بينما لا تكون هي قطّ هكذا. فالمحتّم ليس أحياناً سوى ستار لمشيئة نافذة تفرض نفسها على رأي عام غير مطّلع بشكل كافٍ.

وهناك أيضاً حتميات أخرى. نعتقد ان بالامكان طرحها للمناقشة انما قلّما يمكن مقاومتها. مثل القانون الذي يتوخّى عدم ايقاف التقدم.

أما المصادفة في التاريخ. فقد نتردّد بشأن المكان الذي يجب أن نحلّها فيه. غالباً ما يقال اذا وقع. أو لم يقع. هذا الحدث الطارئ -- نزوة مسؤول معيّن. حادث أو هجوم ما مثلاً -- فان وجه العالم سيتغيّر. لكن. يمكننا أن نتساءل عمّا اذا كان هذا الأمر ليس سوى مجرّد تموّجات على سطح محيط التاريخ لا تؤثر اطلاقاً في التيارات العميقة.

من جهة أخرى. يبدو ان حقل المستقبل الاختياري يتسع باستمرار. فبفضل الوسائل التي نملكها اليوم. خصوصاً التقنيات المعلوماتية. وبفضل تقدّم طرائق التنبؤ والتخطيط. وبصورة أعم. طرائق الادارة العقلانية للعمل. يبدو ان باستطاعة الانسان. إلى حد كبير. صنع المستقبل. لكن. عندئذ يُطرح السؤال الجوهري حول اختيار الأهداف: من سيُكلّف بتحديدها؟ كيف ستتكوّن. كيف سيُفصل في أمر المذاهب والأيديولوجيات المتنافسة التي تدّعي توجيه المستقبل؟ وكيف التأكُد من ان المستقبل المنشود هو مستقبل ممكن؟ من جهة أخرى. لنفرض حصول الاتفاق حول الأهداف. يبقى اعداد الخطة التي تسمح ببلوغها. فاذا كان الأمر يتعلق بميدان ضيّق بما فيه الكفاية وبمستقبل قريب إلى حدّ ما. بمقدار عقدٍ مثلاً. قد تبدو المهمة ممكنة. لكن. على أجل أطول. لعام ٢٠٠٠ وما بعده. تظهر الكثير من التغيرات التي تدفعنا إلى التساؤل

حول امكانية إعداد خطة صالحة. واذا سلّمنا بامكانية ذلك ـ ينبغي المحافظة ـ في التنفيذ ـ على اجماع الانطلاقة الأولى ـ والتصرُّف بحيث لا تتناقض حاجات الأجل القصير مع متطلبات الأجل الطويل. وهكذا ـ رأساً ـ تبدو المستقبلية كمشروع شائك جداً ـ ينبغي أن يضم انواعاً مختلفة من الجهود.

علم المستقبل

ان الطرائق التي تستخدمها المستقبلية بغية تقصي المستقبل لا يمكن اعتبارها بمثابة طرائق تسمح بتكوين علم بكل معنى الكلمة. فهي ما زالت ، إلى حد كبير ـ سيئة التحديد وأيضاً متباينة. وهكذا فان تسمية «علم المستقبل» (futurologie) المستخدمة لوصف مثل هذه الأبحاث ـ هي تسمية مبالغ بها نوعاً ما : انها توشك أن توحي بأن المستقبلية تدرك بوضوح غايتها وكيف ينبغي لها التوجه نحوها ـ وأنها بالتالي قادرة على بلوغ نتائج مضمونة حقاً ـ وهو أمر مخالف للواقع ـ بالاضافة إلى ذلك ـ فان المستقبلية ـ من خلال تسميتها ـ قد تبدو وكأنها تشكل علماً جديداً في حين انها ليست ـ من نواحٍ عديدة ـ سوى تجمُّع علوم قائمة ـ فطابعها الخاص يكمن في كونها تدرس في أفق مستقبلي المظاهر المتعددة للمجتمع الانساني ـ التي سبق ان أخذتها على عاتقها منظومات واضحة التحديد.

فالمستقبلية قلّما تقدّم سماتٍ علمية واضحة تميّزها عن الأساليب التقليدية في معالجة المستقبل. انها تقدّم ـ في الواقع ـ الخصائص العامة للمعرفة العلمية ـ بهدف الاهتمام بالمستقبل بطريقة منظّمة ومنهجية وبما أمكن من الدقة. غير انها -- وهذه حكمة من جانبها -- منفتحة على مقاربات للمستقبل ذات أنواع مختلفة جداً. انها تتحاشى الانغلاق في «تقليدية» منهجية تدفعها إلى إهمال تقدماتِ جهودٍ يلعب الشعور والحدس دوراً كبيراً فيها. وهكذا ، في طريقة دلفي (Delphi) مثلاً ـ يستجوب على انفراد خبراء معيّنون ـ بواسطة استفتاءات شخصية تسعى إلى استخراج آراء متقاربة بمقارنة الأجوبة. كذلك نرى ان المستقبلية تهتمّ بالآثار العلمية المستقبلية و «بالمثاليّات» (utopies) التي ترتبط بالأدب أكثر بكثير من ارتباطها بالعلم ـ لكن حيث تتلاقى أحياناً توقعات تعبّر عن ادراك عميق بالمستقبل. وهذه هي حال «أفضل العوالم» لألدوس هاكسلي ("Meilleur des mondes" d'Aldous Huxley) و «آلـــــــــــة استكشاف الزمن» لويلز "La machine à explorer le temps" de H.G.Wells)

يضاف إلى ذلك ، كما أشار غاستون برجيه ـ ان الأبحاث الأكثر دقةً ومنهجيةً حول المستقبل لا يمكن أن تكون مثمرة إلاّ اذا استندت إلى استعداد كامل ـ فهي تفترض اننا نعرف ان نتحرّر من آرائنا ومن المقولات التي تتحكّم بنظرتنا إلى الأمور ، غير ان المستقبل لا يمكن أن يقبل بذلك. وهذا «التحوُّل» هو الذي يشكل ـ قبل كل شيء ، المستقبلية بالنسبة لبرجيه ، في حين تُعطى هذه الأخيرة ـ اليوم ـ مفهوماً أوسع وأكثر تحديداً ـ نظراً لكون امكانيات التقصي المنهجي عن المستقبل قد أصبحت معلومة بصورة أفضل.

وهكذا ـ إلى جانب تخصيصها مكاناً كبيراً للأحكام العامة ـ « للأحاسيس » وللمشاعر المسبقة ـ فان المستقبلية تعتمد أكثر فأكثر أساليب عمل واضحة تؤكّد طابعها العلمي. فهي تقوم باحصاءات كاملة ـ قدر الامكان ـ للوقائع والعوامل. وتحلّل بصورة دقيقة المواقف. انها تجهد في توضيح النيّات ودوافع السلوك الفردي والجماعي. وتهتم بايضاح الترابطات كما الاستقلالات. انها تسعى للتوصل إلى الظاهرات الأكثر جوهرية، أي إلى « المتغيِّرات الرئيسة » ـ وتعدّ تصاميم و « نماذج » عن المستقبل.

ان المنهج المستقبلي يتعلق بنوعين مطابقين لمظهري المستقبل التاليين: المستقبل « المحتوم » ـ والمستقبل المطلوب صنعُه. ان بحث النوع الأول يشكل علماً واقعياً ووضعياً. أما بحث النوع الثاني فهو علم أيضاً لكنه علم العمل ـ علم معياري. ان المستقبلية ـ بسعيها في نطاق الممكن إلى استكشاف المستقبل في معطيات الحاضر، قد دُفعت إلى الاهتمام بفئتين من الوقائع: الاتجاهات الكبيرة والأحداث المُنبئة بالمستقبل. فالاتجاهات الكبيرة تتكوّن من مجموع المعطيات التي تبدو محتّمة ومتوقّعة للتطورات المستقبلية ـ مع احتمال ضئيل بالخطأ: نمو ديمغرافي ـ معدل التقدم التقني ـ التمدين ـ استمرار بعض القواعد القانونية ـ بعض عادات العيش والتقاليد الثقافية ـ الأيديولوجية والدينية. أما الأحداث المُنبئة بالمستقبل ـ التي لا تكون في أكثر الأحيان ممكنة الادراك ـ فلا تشكّل سوى وقائع محتملة سرعان ما تتأكّد أهميتها وتكون لها انعكاسات عميقة وواسعة. وهكذا هي حال الاختراعات الحديثة ـ كاختراع اللازر (Laser) ـ أو ظهور فئات اجتماعية هامشية ـ كالهيبيز (Hippies) مثلاً ـ أو ادخال التعليم المُبرمج.

ان وضع ومادة المستقبلية يطرحان أيضاً السؤال الأعم والأهم حول علاقاتها بالتاريخ. ويبدو ان هناك وجهتي نظر متعارضتين في هذا الصدد. الأولى ترى في المستقبل متابعة للماضي بينما ترى الثانية فيه رفضاً لهذا الأخير. في الواقع ـ ان المستقبل هو الاثنان معاً. بلا شك ـ لتحديد المستقبل ينبغي تركيز الاهتمام خاصة على المستحدثات التي يقدّمها. لقد نصح برجيه ـ بحق ـ بالاقلاع عن الاتجاه التقليدي الذي يعتبر المستقبل امتداداً للماضي. لكن ـ لصنع المستقبل ـ هل يمكن المطالبة بالتحرر كلياً من الماضي؟ مهما كان ضغط الحداثة قوياً ـ اليوم ـ فاننا نشهد استمرار التوتر بين ماضٍ يريد ان يدوم ـ بين مؤسسات وتقاليد تريد المحافظة على نفسها ـ وبين قوىً مجدِّدة تسعى إلى التخلص منها ـ أي بين التزامنين وقتيّين معاكسين ـ واحد بالماضي وآخر بالمستقبل. غير ان هذا الأخير لا يجب ان يؤدي إلى التضحية بالأول. فالمقصود ليس المحافظة على كل الماضي ـ الذي سقط الكثير من مظاهره في حين حافظت مظاهر أخرى على نفسها بقوة فريدة. ان إنكار هذا الواقع يوشك أن يشوِّه بخطورة نظرتنا إلى المستقبل. يضاف إلى ذلك انه مهما كانت أهمية المستحدثات والتغييرات التي ستميِّز المستقبل ـ فانها قد لا تكون أكثر جذرية بكثير من تلك التي ميّزت الماضي امثال المعجزة اليونانية وظهور المسيحية وتكوُّن الفكر العلمي الحديث في القرن السابع عشر والثورة الكانطية. أخيراً ـ ان المستقبل ـ إلى جانب تقديمه عدداً من المظاهر المستجدّة ـ يُحلَّل إلى فئات من المسائل والبنى والتفاعلات والسياقات ـ غالباً ما يكون

تحديدها وتمييزها مماثلين، شكلياً على الأقل، للتحديد والتمييز اللذين يقدّمهما الماضي. وهكذا فان تجربة ومنهج التاريخ، خصوصاً على الشكل الشامل والمتكامل الذي يظهر فيه اليوم هذا الأخير، قد يكونان مفيدين جداً للمستقبليين.

وباعتبارها علم مستقبلٍ ينبغي صنعه وابتكاره، فإن المستقبلية تشكل، مع ذلك، عملاً خلاّقاً للغاية. وينبغي ان تتمتع بالسيطرة على جهودها وان تقودها بأكبر قدر ممكن من انعقلانية والترابط. لكن، في الوقت نفسه، يتوجب عليها الاستعانة بكل ثروات الخيال. وكما أشار روبرت يونغ **(Robert Jungk)**، فان المستقبلية تحتاج إلى «أفكار مجنونة» إلى «حرية الكرنفال»، إلى «غير المسموع» و «غير المشاهد» و «غير المعقول».

وهكذا، في الطريقة المسمّاة «بطريقة السيناريوات» يلتقي الخيال والعقل: تارة نضع لأنفسنا، مسبقاً، صورة عن المستقبل ثم نستخرج منها كل العلاقات التضمينية بالعودة في الزمان إلى الوضع الحالي. وهذا هو «السيناريو المضاد» (**Contrasté**). وقد سُميّ هكذا لأن الصورة النهائية التي نسعى إلى تقدير امكانية الوصول اليها تتناقض بشدة، في بعض سماتها، مع الصورة الحالية؛ وطوراً ننطلق من الوضع الحالي ونتقدم بواسطة «صُوَرِيّات»، مستخدمين اتجاهات النمو، حتى بلوغ المدى المحدّد «للمريادة» — السيناريو النزّاع **(tendanciel)** .

اننا ندرك بسهولة كل الفرضيات التي ينطوي عليها استخدام مثل هذه الطرائق، خصوصاً فيما يتعلق بدوام بعض العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الذي لا بدّ من التسليم به لجعل المحاولة قابلة للحياة. وهكذا يكون المستقبل مجرد مستقبل ممكنٍ ومحتمل أكثر مما يكون مستقبلاً مضمون التحقيق. مع ذلك، تشكّل هذه الطرائق مرشداً قيّماً، بفضله نتمكّن فيما بعد من ان نحدِّد بسرعة «موقع» تطوراتٍ وأهداف وسياسات أخرى.

اننا ندرك بأن هذه الجرأة ينبغي ان يرافقها حذر كبير. فالمستقبلية تقدِّم تخمينات أكثر مما تقدّم تأكيدات، ولا بدّ من تصحيح توقُّعاتها باستمرار بواسطة سياقات مكرّرة تستند إلى تقييم الفوارق المكتشفة بين استنتاجاتها والواقع.

المستقبلية والتنبؤات

من ناحية نطاق الميدان المقصود، يظهر استكشاف المستقبل بمظهرين مغايرين تماماً: مستقبلية شاملة تطال كل المستقبل، أي الانسانية بأسرها، وجميع عناصر الحياة والنشاط الانساني؛ وتنبؤات خاصة محصورة إما بأحد هذه العناصر واما بأمة واحدة. ان التنبؤات الخاصة هي التي انتشرت أولاً، وبخاصة في الميادين

العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. بعدها. جاء مشروع التفكير المستقبلي المتعلق بجميع الميادين؛ وبعده أيضاً كان مشروع الإحاطة بالمستقبل في واقعه الاجمالي. ليس فقط بتحقيق الدمج والتكامل بين التنبؤات الخاصة انما أيضاً وفق محاولة خاصة تهدف إلى فهم الدينامية الشاملة التي توجّه الانسانية نحو المستقبل. هذا المشروع هو الذي يميّز. بصورة أساسية. الأعمال الحالية حول المستقبل. لا سيما تلك التي تتابعها «مؤسسات المستقبل» التي نشهد اليوم تكاثرها. لكن. بعد ان أصبحت أكثر نقداً وحرصاً على تعريف نفسها. راحت مستقبلية اليوم تتساءل حول طبيعة وصحّة هذين النوعين من المحاولات. الشاملة والخاصة. وحول العلاقات بينهما. وبرزت مجموعتان من الأسئلة: أولاً. ان شرعية التنبؤات الخاصة تفترض ان الميادين التي تتناولها تتمتع باستقلالية كافية لكي يمكن عزلها. أو على الأقل لكي تكون الارتباطات الداخلية الفاعلة فيها أكثر أهمية بكثير من الارتباطات الخارجية التي تربط هذه الميادين فيما بينها. ومن هذه الناحية. يمكن أن نفهم ما نشهده أحياناً من تطور جدّ مستقل للتنبؤات الاقتصادية أو التكنولوجية. وبخاصة لتنبؤات التربية وتنظيم المدن واستغلال الأراضي (ينبغي القبول بمثل هذه الدراسات المنفصلة والاّ سقطنا في علم مستقبلي عام. غامض ودون قيمة). أما التنبؤ المستقبلي الشامل فيفترض فهم عدد كبير من العوامل والتفاعلات. الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول امكانية إتمام ذلك. بلا ريب. يمكننا تمييز سماتٍ مهيمنة – الاتجاهات الكبيرة المذكورة أعلاه -- مستقلة نسبياً عن سياقات «التفاصيل». مع ذلك. فان الصور البسيطة التي تكوّنها عنها قد تكون غالباً خدّاعة. ان تحليلاً دقيقاً نوعاً ما يظهر بأن هذه الاتجاهات تُخفي في الواقع أوضاعاً جد مختلفة وصعبة الحصر. تتداخل فيها عوامل متعددة ليس من السهل تحديد دورها وتطورها. هكذا هي حال مفاهيم المجتمع الاستهلاكي والحضارة الصناعية والمجتمع الرأسمالي التي ترضي بسهولة كبيرة الرأي العام. ان مثل هذا المشروع. الذي لا ندعو إلى عدم تشجيعه بل إلى وجوب قيادته بكثير من الاحتراس. يفرض نفسه في عدة ميادين. وبخاصة من أجل تحديد سياسة انمائية ليست في النهاية -- بالمعنى الواسع الذي تأخذه اليوم هذه العبارة – سوى المستقبلية الشاملة بعينها. إلاّ أنه حتى الآن. لم يُنظر في هذه السياسة. في أكثر الأحيان. إلاّ في إطار وطني.

الاتجاهات الحالية

البنى الاجتماعية. القيم والأيديولوجيات

ندرك بسهولة ان المستقبلية قد تناولت خاصةً. حتى الآن. العوامل التكنولوجية والاقتصادية كعناصر مكوّنة للمستقبل. فهذه الأخيرة كانت الأسهل منالاً. كما كانت تُطرح بشأنها الأسئلة الأكثر إلحاحاً. بالاضافة إلى ذلك. فان هذه العوامل قد بدت وكأنها هي التي ينبغي ان تعرف التطورات الأكثر بروزاً. فالعوامل الاجتماعية والاخلاقية والأيديولوجية كانت تُعتبر أكثر ثباتاً وكذلك – بالنسبة لبعض المستقبليين -- أقل أهمية. لكن. منذ بضع سنوات. حدث تبدُّل بارز. خاصة في أوروبا. مع ظهور أعمال التشيكوسلوفاكي رادوفان

ريشتا (Radovan Richta) وعدة فرق فرنسية. فالمستقبلية الاجتماعية ومستقبلية القيّم تتخذان أهمية متزايدة تسهم في منح المستقبلية الشاملة بعداً أوسع وأكثر توازناً. وهكذا حلّت محلَّ النظرة المحافظة إلى المستقبل نظرة أكثر ديناميكية. من جهة أخرى، ان الأزمات الحديثة التي عاناها الشباب، أو التي عانتها الكنائس. وبصورة أعم الابحاث المتزايدة حول المجتمع قد أظهرت بأن عدداً من البنى والتصرفات، التي كان يُعتقد بأنها تشكل الاطار الثابت للمجتمع، معرّض لتغيُّرات عميقة. ونعني بها مؤسسات الحكم والادارة والعمل والتعليم ومفهوم السلطة والعائلة ونمط الحياة. يضاف إلى ذلك ان التعدديات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية. والتوترات والنزاعات الناجمة عنها. التي أهملتها بصورة شبه كلية أولى أعمال المستقبلية، قد وُضعت اليوم في المقام الأول بين عوامل تطور الحضارة الغربية.

كما يجدر أيضاً رفض تلك المستقبلية ذات النمط الأميركي، التي تضع إطاراً لنفسها. تصوراً ليبرالياً وديمقراطياً للمجتمع المهيمن بالعقلانية والمخدوم بالانتشار التكنولوجي والصناعي. وكذلك رفض تلك المستقبلية ذات النمط السوفياتي التي تُخضع التطور الاجتماعي لأوامر الماركسية. فالمستقبلية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الطموحات والقيم والايديولوجيات على اختلاف أنواعها. لكن، عندئذ تُطرح أسئلة عديدة: هل ستشتدّ حدة الصراعات الايديولوجية أم اننا سنشهد تهيؤاً لتعايشها؟ وهل ان بعض الايديولوجيات المختلفة التي تتنافس على المستقبل سيفرض نفسه في حين يضعف البعض الآخر تدريجياً؟ وهل سنشهد انهيار الايديولوجيات التي تشجع هيمنة التقنية والاقتصاد أم ان الأيديولوجيات ستحدّ من الضغط التكنولوجي والاقتصادي على المجتمع؟ أمام جميع هذه الأسئلة. التي تحتلّ اليوم المرتبة الأولى في التفكير المستقبلي. يبدو هذا الأخير عاجزاً عن اعطاء جواب حازم. لكنه يستطيع المساهمة في طرحها طرحاً صحيحاً.

المستقبلية وفلسفة أو تيولوجيا * التاريخ

ان الاستفهام الشامل والتأملي والمنهجي حول المستقبل لا يعود تاريخه إلى ظهور المستقبلية. ونكتفي بالعصر الحديث لنذكر ان مفكرين امثال هيغل وماركس وتوينبي وشبنغلر وماكس ويبر. ومؤخراً. تيار دي شاردان. قد سبق لهم ان اقترحوا «نماذج» مستقبلية جديرة بالاهتمام. إلى جانب هذه الآراء المختلفة المنبثقة من الوحي والتصور. والتي يمكن مع ذلك تصنيفها تحت عبارة عامة هي فلسفة التاريخ. ينبغي ان نضيف صور المستقبل التي اقترحها عدد معين من الديانات الكبرى. والمسيحية بوجه أخص. فهل ان هذه المقاربات. الفلسفية أو الدينية، مختلفة كلياً عن مقاربة المستقبلية؟ ان مثل هذا السؤال يندرج في الجدل المفتوح باستمرار بين المعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية والدينية. ويدعو إلى التحفظ الشديد ازاء أعمال التقريب التي قد تتخذ شكل المكاملة أو «المطابقة».

* تيولوجيا أو علم اللاهوت.

فمن ناحية الفكر الفلسفي والديني ـ هناك ميل واضح تقريباً إلى اعتبار المستقبلية بحثاً لا يتناول سوى السمات المادية والخاصة للمستقبل ـ وبالتالي لا يتداخل مع النظريات التأملية أو المذاهب حول المستقبل ـ التي ترشّح نفسها ـ على مستوى جوهري ـ للتعبير عن «معناه». ان بعض الفلاسفة يرى بأن المستقبلية لا تتعلق إلاّ بالمظاهر الخارجية والأكثر سطحية للمستقبل ـ وهي تميل إلى رفع قيمة مدلول التغييرات التي يُحدثها خاصة التقدم العلمي والتكنولوجي ـ في حين ان هذه الأخيرة لن تبدّل اطلاقاً الوضع البشري والحالة الاساسية للانسان والبشر.

أما المستقبليون فيميلون ـ من جهتهم ـ إلى اعتبار التأملات الصادرة عن الفلاسفة واللاهوتيين حول المستقبل ـ لا سيّما تأملات تيار دي شاردان ـ كآراء عامة جداً وغير عمليّة بحيث لا تستحق الاهتمام. ان هذه الأزمة توشك ان تتفاقم كلما ازدادت استقلالية المحاولات المستقبلية و «نقاوتها» المنهجية. لكن ـ يبدو ان المواجهة بين المفكرين والمستقبليين لم تبرّر بصورة كاملة. فما دامت المستقبلية ـ لتحديد المستقبل ـ تأخذ بالاعتبار في آن معاً الحتميات الواجب احصاؤها والخيارات التي يجب القيام بها ـ فانها تواجه خصوصاً عندما تكون بمثابة وجهة نظر شاملة -- مشكلات التفسير والمعنى التي لا تستطيع تجنّبها. لأن هذه المشكلات توجّه أساساً قوة وديناميّة المستقبل. وبوجه أخص. اذا كانت بعض القرارات التي توجّه المستقبل تفرض نفسها باسم الترابط المنطقي والعقل «التجريبي». فهناك قرارات أخرى تستلزم تحديد الأهداف. وبالتالي فلسفة معينة أو «أيديولوجية» معينة ـ وفي عالم تعدّدي ـ يقود هذا التحديد ـ بالضرورة ـ إلى المواجهات المذكورة أعلاه. وسواء كانت روحانية أم مادية ـ مسيحية أم ماركسية ـ فان الايديولوجيات لا تقبل بأن تحل محلّها المستقبلية. انما تريدها ان تكون مرشدة لها. ان مثل هذه المطالب هي بالتأكيد مطالب مشروعة ـ شرط ألاّ تُقدّم التوجيهات المعطاة وكأنها مفروضة باسم العلم. فالايديولوجية تلعب دور «نظام المراجع» في المستقبلية. غير ان تبنّيها يصدر عن اختيار حر. يضاف الى ذلك ـ ان المستقبلية تستطيع ان تسهم في نقض الأولويات ـ والآراء المفرطة التبسيط والحتميات المفرطة الدقة ومطابقات بعض فلسفات وتيولوجيّات التاريخ. انها تساعد هذه الأخيرة في تبرير ذاتها وفي وضع تحديد أفضل لأهدافها وطرائقها ـ وذلك عن طريق تبرير واكمال التكذيبات التي غالباً ما تكون الوقائع قد حملت على التنبؤ بها. وأيضاً بصورة ايجابية وبنّاءة ـ تقدّم المستقبلية للتأمل الفلسفي واللاهوتي مادة تفكير وافرة ـ داعيةً إياه إلى عدم الانغلاق في تصورات مجردة للغاية ولا زمنية ـ خاصة فيما يتعلق بالقيم والمعايير الاخلاقية ـ وبصورة أعم ـ بوضع الانسان.

تنظيم الدراسات المستقبلية

في غضون السنوات الأخيرة ـ تكاثرت المؤسسات التي حدّدت لنفسها ـ كهدف مباشر ـ المستقبلية في مظاهرها الأوسع والأعم. ومن لائحة طويلة جداً. نكتفي بذكر المؤسسات التالية:

في الولايات المتحدة. «لجنة العام ٢٠٠٠» بادارة د. بيل (D.Bell) : «مركز الأبحاث حول المستقبل» التابع لشركة راند (Rand Corporation) والمنشأ عام ١٩٤٨ : «معهد هدسون» (Hudson Institute) الذي يديره هرمان كاهن (Hermann Kahn).

في المانيا. «مؤسسة مشكلات المستقبل» التي يديرها يونغ (R.Jungk).

في بريطانيا. «"Mankind 2000"». وهو فريق دولي انشئ عام ١٩٦٧.

في فرنسا. الجمعية الدولية ("Futuribles"). التي يُعتبر برتراند دي جوفنيل أهم محرّكيها.

إلى جانب هذه المؤسسات ذات النزعة العالمية، نجد فِرَقاً متزايدة تكرّس نفسها فقط لعلم المستقبل. سواء في منظمات دولية (في الأمم المتحدة وداخل مؤسساتها المتخصصة. وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) أم في وسط إدارات كبرى (خصوصاً إدارات أجهزة التخطيط وتلك التي تهتم باستغلال الأراضي أو بالمسائل العسكرية) أم في مشاريع كبيرة.

ان كثرة هذه المؤسسات تطرح مشكلات التنسيق التي لم تجد بعد الحلّ الملائم لها. بالاضافة إلى ذلك. فان بعض هذه المؤسسات، خصوصاً بين تلك التي تعمل لأوسع الأهداف أو تلك التي ترتبط بالسلطات الحكومية. تتجه أحياناً إلى انتحال سلطة تحديد المستقبل. الأمر الذي يثير القلق. ودون انكار فائدة المؤسسات المتخصصة في المستقبلية. يقتضي التشديد على ضرورة فتح أبواب المستقبليّة أمام أكبر عدد ممكن. فكل البشر يتحمّلون مسؤولية المستقبل. وينبغي ان تكون لكل مواطن كلمته المسموعة في اعداد القرارات التي تحدّد وجهة هذا المستقبل.

الموسوعة الفرنسية العالمية